أحكام عقد الوديعة في الفقه الإسلامي والقانون المدني الجزائري: دراسة مقارنة

The provisions of the deposit contract in Islamic jurisprudence and Algerian civil law: A comparative study



د/ بسمة مطالبي

جامعة الجيلالي بونعامة –خميس مليانة–(الجزائر)

b.metalbi@univ-dbkm.dz

تاريخ الارسال: 2026/04/18 تاريخ القبول: 2026/05/31 تاريخ النشر: 2026/06/10

ملخص:

يعدّ عقد الوديعة من العقود التي حظيت باهتمام كل من الفقه الإسلامي والتشريعات الوضعية لما يؤديه من دور مهم في حفظ الأموال وصيانة الحقوق بين الأفراد. ومن هذا المنطلق، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأحكام المنظمة لعقد الوديعة في الفقه الإسلامي والقانون المدني الجزائري من خلال دراسة مقارنة تسعى إلى بيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما، وإبراز مدى انعكاس المبادئ الفقهية الإسلامية على التنظيم التشريعي الجزائري لهذا العقد.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود توافق كبير بين الفقه الإسلامي والقانون المدني الجزائري في الأحكام الجوهرية المنظمة لعقد الوديعة، خاصة فيما يتعلق بطبيعته القائمة على الأمانة ووجوب المحافظة على المال المودع وردّه إلى صاحبه، مع وجود بعض الاختلافات المرتبطة بالصياغة القانونية والتفصيل التشريعي الذي اقتضته متطلبات التنظيم القانوني الحديث.

الكلمات المفتاحية: عقد الوديعة، المسؤولية، الفقه الإسلامي، القانون المدني الجزائري.

Abstract

The contract of deposit is one that has garnered attention in both Islamic jurisprudence and positive law due to its crucial role in safeguarding assets and protecting rights between individuals. Therefore, this study aims to analyze the provisions governing the contract of deposit in Islamic jurisprudence and Algerian civil law through a comparative analysis. This analysis seeks to identify points of agreement and disagreement between the two, and to highlight the extent to which Islamic jurisprudential principles are reflected in the Algerian legal framework for this contract.

The study concluded that there is a great deal of agreement between Islamic jurisprudence and Algerian civil law in the essential provisions regulating the deposit contract, especially with regard to its nature based on trust and the obligation to preserve the deposited money and return it to its owner, with some differences related to the legal formulation and legislative detail required by the demands of modern legal regulation.

Keywords: Deposit contract, liability, Islamic jurisprudence, Algerian civil law.

1.مقدّمة:

تعدّ العقود من أهم الوسائل التي تنظم المعاملات بين الأفراد، إذ تقوم عليها الروابط المالية والاجتماعية في مختلف المجتمعات، ومن بين هذه العقود يبرز عقد الوديعة الذي يعتبر من العقود ذات الأهمية البالغة في الفقه الإسلامي والقانون المدني، نظرا لما يترتب عليه من التزامات وحقوق بين الأطراف المتعاقدة. ويعرف عقد الوديعة بأنه ذلك العقد الذي يلتزم بموجبه شخص يعرف بالمودِع بتسليم مال أو شيء إلى شخص آخر يعرف بالوديع ليحفظه له على وجه الأمانة ويعيده إليه عند طلبه. ويتميز هذا العقد بطابعه التضامني والخالي من أي مقابل مالي في العادة، إذ يقوم على أساس الثقة والأمانة بين الطرفين.

تتمثل أهمية دراسة عقد الوديعة في كونه يوضح الإطار القانوني لحفظ الأموال والممتلكات، وينظم مسؤولية الوديع تجاه الأمانة الموكلة إليه، كما يسهم في الوقاية من النزاعات التي قد تنشأ عن سوء حفظ الممتلكات أو عدم التزام الطرفين، وعلاوة على ذلك، يشكل عقد الوديعة نموذجا عمليا لتطبيق المبادئ العامة للعقود، مثل التراضي والملاءمة والالتزام، سواء في الفقه الإسلامي أو في التشريعات المدنية الحديثة، مما يعكس التوازن بين الحقوق والواجبات في العلاقات القانونية.

تهدف هذه الدراسة إلى بيان مفهوم عقد الوديعة وأحكامه في كل من الفقه الإسلامي والقانون المدني الجزائري، ثم إجراء مقارنة تحليلية بين النظامين لإبراز أوجه التشابه والاختلاف، مع محاولة تقييم مدى انسجام النصوص القانونية مع المبادئ الفقهية. والتركيز على شروط صحته وآثاره، والتزامات المودِع والمودَع لديه، ومناقشة أبرز القضايا العملية المتعلقة بتنفيذه. وعلى هذا الأساس نطرح الإشكالية التالية:

كيف نظم الفقه الإسلامي والقانون المدني الجزائري أحكام عقد الوديعة، وما أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما؟ .

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، حيث تم استعراض الأحكام المنظمة لعقد الوديعة في القانون المدني الجزائري والفقه الإسلامي والمقارنة بينهما لاستخلاص النتائج.

أما خطة البحث، فقد جاءت في محورين رئيسيين:

- **ماهية عقد الوديعة في الفقه الإسلامي والقانون المدني الجزائري**
- **أحكام عقد الوديعة في الفقه الإسلامي والقانون المدني الجزائري**

2. ماهية عقد الوديعة في الفقه الإسلامي والقانون المدني الجزائري

1.2 تعريف عقد الوديعة لغة واصطلاحا:

1.1.2- تعريف الوديعة لغة:

الوديعة في اللغة مأخوذة من الودع بمعنى الترك يقال: دع هذا أي اتركه، وأودعه واستودعه مالا وأودعه إياه: دفعه إليه ليكون عنده وديعة. وأودعه: قبل منه الوديعة. وتودّعَ القوم وتوادعوا: ودّع بعضهم بعضا، والمستودع: المكان الذي تجعل فيه الوديعة، يقال: استودعته وديعة إذا استحفظته إياها. (ابن منظور، لسان العرب، 1414هـ، ص383-387) ودع يودع دعة وودعة بمعنى سكن واستقر وترفه فهو وديع، وأودع الشيء أي صانه. (ابراهيم مصطفى وآخرون، ص1021)

2.1.2- تعريف الوديعة اصطلاحا:

- **تعريف الوديعة في الفقه الإسلامي:**

اختلف فقهاء الشريعة الإسلامية في تعريفهم للوديعة تبعا لاختلافهم في بعض أحكامها. وذلك وفق الآتي:

عند الحنفية: عرّف الحنفية الوديعة بالمعنى المصدري الذي هو الإيداع بقولهم: "الإيداع هو تسليط الغير على حفظ ماله صريحا، أو دلالة". (ابن عابدين، 1992، ص662).

فمثال التسليط صراحة: كأن يقول صاحب الوديعة للوديع: أودعتك مالي هذا أو أعطيتك إياه على سبيل الوديعة. ومثال الحنفية للتسليط الضمني: بما إذا وضع رجل ثوبا بين يدي رجل ولم يقل شيئا، فلو ذهب هذا الأخير وترك الثوب، فإنه يضمن إذا ضاع. (حسين، 2004، ص27-28).

كما عرّفوا الوديعة بالمعنى الإسمي بقولهم: "الوديعة هي المال الذي يوضع عند شخص بقصد الحفظ. (لجنة مكونة من عدة علماء ، ص144).

عند المالكية: تعرّف الوديعة عند المالكية بالمعنى الإسمي لغة: الأمانة. واصطلاحا: "مال وكل على حفظه". وأما بالمعنى المصدري فقال خليل: "الإيداع توكيل بحفظ مال". (الحطاب الرعيني، 1992، ص250).

فقوله (توكيل) أي: نوع خاص منه، فمن جاز له أن يوكل جاز له أن يودع، ومن جاز له أن يتوكل جاز له أن يقبل الوديعة، وقوله: (بحفظ) يخرج وضع الأمة مدة المواضعة عند أمينة، لأن وضعها لم يكن لحفظها وإنما هو للإخبار بحيضها. كما يخرج الإيصاء والوكالة، لأن الغرض منها ليس مجرد الحفظ، بل الغرض هو الحفظ مع التصرف، وقوله: (مال) خرج به توكيل الأب بحفظ ولده أو نحوه كزوجته لمن يحفظه، فإنه لا يسمى وديعة لكونه ليس بمال. (أحمد، 1995، ص169).

كما عرّفها بعض المالكية أيضا بأنها: "استنابة في حفظ المال". (الحطاب الرعيني، 1992م، ص251).

وعرّفها ابن عرفة بأنها: "نَقلُ مُجرَّدِ حفظ مِلكٍ يُنقَل". (المواق، 1994، ص269).

يتضح من هذا التعريف أن "ابن عرفة" عرّف الوديعة بالمعنى المصدري أي بمعنى الإيداع، فهي عبارة عن نقل حفظ الشيء المملوك الذي يمكن نقله إلى شخص آخر، وعلى ذلك فيخرج بقوله: (نقل مجرد حفظ) نقل الملك نفسه بأي تصرف من شأنه أن ينقل الملك كالبيع والهبة أو الصدقة أو غير ذلك من التصرفات، فإن ذلك لا يسمى وديعة، ويخرج بقوله (ملك) الزوجة والأولاد فإنهما لا يملكان، كما يخرج بقوله: (ينقل) ما لا ينقل كالعقار والدور ونحوهما فإن تركها عند الغير لا تسمى وديعة. (المواق، 1994، ص269)، (أحمد، 1995، ص169).

عند الشافعية: عرّفها الشافعية بأنها: "توكيل من المالك أو نائبه لآخر بحفظ مال أو اختصاص". (البجيرمي، 1995، ص291).

فقوله: (توكيل) يخرج به اللقطة في يد الملتقط، وثوب طيرته ريح ونحوه، فإنه لا يسمى وديعة، لأنه مال ضائع مُغاير لحكم الوديعة، وخرج بقوله: (مختص) مالا اختصاص فيه كالكلب الذي لا يقتنى وآلات اللهو وغيرهما. (الخطيب الشربيني، 1994، ص125).

كما عرّفها بعض الشافعية بأنها: "استنابة في حفظ المال". (الغزالي، 1317هـ، ص284) نقلا عن: (حسين، 2004، ص30). (التويجري، 1405هـ، ص269).

عند الحنابلة: عرّف الحنابلة الوديعة بأنها: "اسم للمال أو المختص المدفوع إلى من يحفظه بلا عوض". (البهوتي، ص166). وهذا التعريف –كما هو ظاهر- إنما هو تعريف للوديعة بالمعنى الإسمى.

فقوله: (المال أو المختص) يخرج به الكلب الذي لا يقتنى والخمر ونحوهما مما لا يحترم. وقوله: (المدفوع) خرج به ما ألقته الريح إلى دار من نحو ثوب، وما أخذه بالتعدي، فإنه لا يسمى وديعة. وقوله: (يحفظه) يخرج به العارية، وذلك لأنها مدفوعة لا بقصد الحفظ وإنما بقصد الاستعمال، وقوله: (بلا عوض) خرج به الأجير على حفظ المال، فإنه لا يسمى وديعا، ولا تسمى الإجارة على حفظ المال وديعة. (البهوتي، ص166).

وعرّف الحنابلة الوديعة بالمعنى المصدري بأنها: "توكيل في حفظ مملوك أو محترم مختص على وجه مخصوص". (ابن مفلح، 1997، ص85).

يتّضح من خلال التعريفات السابقة، أنها تكاد تجمع على أن الوديعة نوع من الوكالة، فمن جاز له أن يوكِّل جاز له أن يكون مودِعا، ومن جاز له أن يتوكل جاز له أن يكون وديعا. وقد صرّحت جلّ التعاريف بذكر الوكالة، كالمالكية والشافعية والحنابلة، حتى أولئك الفقهاء الذين لم يعبّروا في تعريفهم للوديعة بلفظ "الوكالة" عبّروا بلفظ قريب منه "كالاستنابة"، كما فعل بعض المالكية وبعض الشافعية.

وقد خالف ابن عرفة من المالكية جمهور الفقهاء في مسألة الشيء المودع هل يجوز أن يكون عقارا أم لا؟ حيث يرى أنه لا يجوز بحال من الأحوال أن يكون عقارا بل يجب أن يكون منقولا، بعكس التعريفات الأخرى لجمهور الفقهاء، فليس فيها ما يدل على ذلك، بل كما يجوز أن يكون الشيء المودع منقولا يجوز أن يكون عقارا. قال الحطاب: "ولم يذكر أحد إخراج العقار من حكم الوديعة". (الحطاب الرعيني، 1992م، ص251)، (عليش، 1989، ص4).

كما أضاف الحنابلة وجوب أن يكون عقد الوديعة عقدا مجانيا، بمعنى أنه لا يجوز لوديع أن يأخذ أجرة على حفظ الوديعة.

وبعد عرض تعريفات الوديعة لدى المذاهب المتقدمة يبدو رجحان تعريف الشافعية، الذين عرّفوها بأنها: "توكيل من المالك أو نائبه لآخر بحفظ مال أو اختصاص" (البجيرمي، 1995، ص291). وذلك لما يأتي: (حسين، 2004، ص36)

- إن هذا التعريف يتضمن أركان الوديعة "المودع، والوديع، والشيء المودع، والصيغة".
- إن هذا التعريف قد بيّن أن الإيداع كما يصح من المالك يصح أيضا من نائبه، وعلى ذلك يجوز أن يكون المودع مالكا أو وكيلا عن المالك، كما يجوز أن يكون وليا أو قيما.
- إن هذا التعريف قد دلّ على جواز إيداع الاختصاصات كالكلب المعلم الذي ينتفع به في الحراسات ونحوه.

- **تعريف الوديعة في القانون المدني الجزائري:**

عرّف المشرع الجزائري عقد الوديعة في المادة رقم 590 من الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق ل 26 سبتمبر سنة 1975، يتضمن القانون المدني (الجريدة الرسمية عدد 78 لسنة 1975)، المعدل والمتمم بالقانون رقم 07-05 المؤرخ في 25 ربيع الثاني عام 1428 الموافق 13 مايو سنة 2007، (الجريدة الرسمية عدد 31 لسنة 2007م)، بقوله: **"الوديعة عقد يسلم بمقتضاه المودع شيئا منقولا إلى المودع لديه على أن يحافظ عليه لمدة وعلى أن يرده عينا".**

ويسمى من يسلم المال مودعا، والذي يتسلمه مودعا عنده أو لديه أو مستودعا أو وديعا أو حافظ الوديعة، ويسمى المال المودع وديعة وباسمه سمى العقد. (البكري، ص7).

يتضح من هذا التعريف أن الوديعة عقد رضائي يلتزم الوديع بموجبه أن يتسلم من المودع شيئا، منقولا، ليتولى حفظه ثم يردّه إليه عينا. فالعقد يتم قبل تسليم الشيء، وهو لا ينقل إلى الوديع إلا الحيازة المادية لذلك الشيء، وبالتالي لا يخوله ملكية ذلك الشيء ولا استعماله ولا استغلاله. فلا يشترط فيه إذن أن يكون المودع مالكا، إذ أنه عقد يلتزم به شخص أن يتسلم شيئا من آخر سواء أكان هذا الآخر مالكا أم غير مالك. (العمروسي، 2003، ص477).

ولا يشترط للوديعة ألفاظ خاصة، لأنه لا توجد في القانون ألفاظ خاصة للتعبير عن العقود، بحيث إذا لم تستعمل تلك الألفاظ لا يمكن فهم موضوعها، بل إن العقود يعرف نوعها من تأويل المراد منها. (البكري، ص8).

من خلال المقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون المدني الجزائري في تعريف عقد الوديعة، يتبين وجود اتفاق بينهما في أن العين المودعة تبقى على ملك صاحبها دون أن تنتقل ملكيتها إلى المودع لديه. كما يتفق كل منهما في أن مهمة هذا الأخير تنحصر في حفظ الشيء المودع ثم ردّه عند انتهاء الإيداع إلى المودع.

ويتفق القانون المدني الجزائري أيضا مع جمهور فقهاء الشريعة الإسلامية، في أن الوديعة وإن كانت في الأصل من عقود التبرعات –حيث لا يتقاضى المودع لديه أجرا لقاء التزامه بالحفظ- إلا أنه ليس ثمة ما يمنع من اشتراط الأجر على حفظ الوديعة. عكس الحنابلة الذين ذهبوا إلى عدم جواز أخذ هذا الأجر.

ومع أن القانون المدني الجزائري يتفق مع الفقه الإسلامي فيما سبق بيانه، إلا أنه يخالف جمهور الفقهاء في مسألة جواز كون محل الوديعة عقارا، إذ تنص المادة 590 منه على أن الوديعة لا ترد إلا على الأشياء المنقولة، مشترطا أن يكون محلها منقولا يسلّم للحفظ ويُردّ بعينه. وبهذا يتوافق موقف المشرع الجزائري مع ما ذهب إليه ابن عرفة من فقهاء المالكية.

يتبين أيضا مما سبق، أن القانون المدني الجزائري يعتبر عقد الوديعة من العقود الرضائية التي تنعقد بمجرد تلاقي الإرادتين دون اشتراط شكلية خاصة. وبمقتضى هذا العقد، يلتزم المودع لديه بتسلم الشيء محل الوديعة بقصد حفظه، ثم ردّه عينا إلى المودِع. وعلى هذا الأساس إذا تم الاتفاق على الوديعة، جاز للمودع أن يلجأ إلى القضاء لإلزام المودع لديه بتنفيذ التزامه وتسلم الوديعة استنادا إلى التزامه السابق. (حسين، 2004، ص39).

أما الفقه الإسلامي، فقد اعتبر عقد الوديعة من العقود العينية التي لا يكفي لترتب آثارها عليها مجرد التراضي، بل لابد فيها من القبض أو التسليم، أما بدون القبض فإن العقد يظل وشيك الانهيار، وعلى ذلك إذا لم يتسلم الوديع –أو المودع لديه- الوديعة فلا يكون ملزما بشيء، وبالتالي لا يجبر على تسلمها قضاء.

ومن بين الحالات التي يجب فيها على الوديع أن يتسلم الوديعة ديانة، كما لو كانت معرّضة للضياع لو بقيت في يد صاحبها ولم يكن هناك من يصلح للقيام بالحفظ غيره، فإذا لم يتسلمها الوديع –والحالة هذه- كان آثما. (حسين، 2004، ص39).

قال صاحب الإقناع: "فإن تعيّن بأن لم يكن ثمَّ غيره وجب عليه أخذها لكن لا يجبر على إتلاف منفعته ومنفعة حرزه مجانا". (الخطيب الشربيني، ص377) . ويقول البجيرمي معلّقا على ذلك: "فإن امتنع عن قبولها أي الوديعة مع دفع الأجرة له أثم ولا ضمان". (البجيرمي، 1995، ص294).

2.2 مشروعية عقد الوديعة:

اتفق الفقهاء على أن عقد الوديعة مشروع وجائز بل هو من العقود التي يستحب التعاقد بها، لما فيها من حفظ أموال الناس وصيانة الحقوق. وقد استدلّ على مشروعيته من الكتاب والسنة والإجماع، ونورد هذه الأدلة فيما يلي:

- **من القرآن الكريم:**

ٹ ڈ چ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇ ۋ ۋ ۅ ۅ چالنساء: ٥٨. وقوله ڈ چ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ چالبقرة: ٢٨٣ .

والوديعة داخلة في مفهوم الأمانات التي يجب حفظها وردّها.

- **من السنة النبوية:**

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **"أدِّ الأمانة إلى من ائتمنك، ولا تخن من خانك".** (أبو داود ، رقم 3536، ص290).

وهذا الحديث أصل في وجوب حفظ الوديعة وردّها إلى صاحبها. وكان النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة يلقب ب "الأمين" لكثرة أمانته في حفظ الودائع.

وروي عنه عليه الصلاة والسلام أنه كانت عنده ودائع فلما أراد الهجرة أودعها عند أم أيمن وأمر عليّا أن يردّها على أهلها. (الأنصاري، 2017، ص156).

- **الإجماع:**

أجمع أهل العلم في مختلف العصور على جواز الإيداع والاستيداع، لما تقتضيه حاجة الناس ومصالحهم، إذ يتعذر على كثير منهم حفظ أموالهم بأنفسهم، فيحتاجون إلى من يتولى حفظها لهم. (ابن قدامة، 1968، ص436). كما أن قبول الوديعة مندوب شرعا لما فيه من التعاون على البر والإحسان. ٹ ڈ چ ئە ئو ئو ئۇ چالمائدة: ٢.

3.2 خصائص عقد الوديعة:

لعقد الوديعة -حسب تعريف المشرع الجزائري- عدة خصائص نجمل أهمها فيما يلي:

- **الوديعة عقد رضائي:** إذ هي تتم بمجرد توافق الإيجاب والقبول على حفظ الشيء، دون حاجة إلى شكل خاص، ولأنها ليست كذلك بعقد عيني إذ لا يشترط في انعقادها تسليم الشيء المودع إلى المودع لديه، وتسلم الشيء المودع ليس ركنا في الوديعة، بل هو التزام في ذمة المودع لديه بعد أن تنعقد الوديعة. (السنهوري، 1964، ص676).

- **الوديعة من عقود التبرع في الأصل:** وشأن الوديعة في ذلك شأن عقد الوكالة. وتكون من عقود المعاوضة إذا اشترط فيها الأجر. والوديعة غير المأجورة، كالعارية، من عقود التفضل لا من الهبات. وإذا صارت الوديعة بالأجر من عقود المعاوضة، فهي أيضا كالوكالة المأجورة ليست من عقود المضاربة، وهذا ما يميز بينها وبين المقاولة وعقد العمل كما سيأتي. (السنهوري، 1964، ص677).

- **الوديعة عقد ملزم لجانب واحد:** فهي كالوكالة أيضا، هي في الأصل عقد ملزم لجانب واحد، لأنها لا تلزم إلا المودع لديه بالمحافظة على الشيء وردّه، أما المودع فلا يكون ملزما بشيء. غير أنه قد يتفق على أن تكون الوديعة بأجر، فتكون عندئذ عقدا ملزما للجانبين. كما يقع أن يترتب في ذمة المودع التزام برد المصروفات أو بالتعويض، وهذا الالتزام ينشأ من عقد الوديعة ذاته، ففي هذه الأحوال تكون الوديعة عقدا ملزما للجانبين. (البكري، ص10).

- **الغرض الأساس من الوديعة تسليم الشيء المودع لحفظه:** وعلى ذلك إذا لم يتضح هذا الغرض بوضوح عند كل من المتعاقدين لم يكن العقد وديعة، فلا يعتبر وديعة ترك الشيء عند شخص ولو برضاه إذا لم يثبت صراحة أو دلالة أنه تلقاه بنية حفظه. كالعامل الذي يترك آلاته ومهماته في المكان الذي يباشر فيه عمله، ففي هذه الحالة وما شابهها لا نكون بصدد وديعة ما لم يثبت صراحة أو دلالة أن من تركت لديه هذه الأشياء قد تلقاها بنية المحافظة عليها. إلا أن العرف يلعب دورا هاما في الكشف عن هذا القصد. (البكري، ص11).

- **الوديعة يتغلب فيها الاعتبار الشخصي:** فهي كالوكالة يتغلب عليها الاعتبار الشخصي، وهذا الاعتبار أبرز في شخص المودع لديه منه في شخص المودع. ومن ثم تنتهي الوديعة بموت المودع عنده ، ولا يجوز للمودع لديه أن يحل غيره محله في حفظ الوديعة دون إذن صريح من المودع إلا أن يكون مضطرا إلى ذلك بسبب ضرورة ملجئة عاجلة. (السنهوري، 1964، ص678).

- **الوديعة عقد غير لازم من جانب المودع:** فللمودع طلب رد الشيء المودع في أي وقت ولو قبل انقضاء الأجل، ما لم يكن الأجل في مصلحة المودع لديه. (البكري، ص13).

4.2 أركان عقد الوديعة:

يتمثل ركن الإيداع عند الحنفية في الإيجاب والقبول. وهو أن يقول لغيره: أودعتك هذا، أو احفظ هذا الشيء لي، أو خذ هذا الشيء وديعة عندك، ونحو ذلك ويقبله الآخر. (الزحيلي، ص4018).

وأركانه عند جمهور الفقهاء أربعة: عاقدان (مودع ووديع)، ووديعة (الشيء المودع) وصيغة (إيجاب وقبول) والقبول إما أن يكون لفظا مثل: قبلت، أو دلالة كمن يضع ماله عند شخص فيسكت، فيكون السكوت قائما مقام القبول كالمعاطاة في البيع. (الزحيلي، ص4018).

ويشترط عند الحنفية في العاقدين: العقل، فلا يصح الإيداع من الصبي الذي لا يعقل والمجنون، كما لا يصح قبول الوديعة من المجنون والصبي الذي لا يعقل، ولا يشترط البلوغ، فيصح الإيداع من الصبي المأذون في التجارة، لأن ذلك ما يحتاج إليه التاجر، كما يصح قبول الوديعة من الصبي المأذون، لأنه من أهل الحفظ. وأما الصبي المحجور عليه فلا يصح قبول الوديعة منه، لأنه لا يحفظ المال عادة. (الأنصاري، 2017، ص157).

ويشترط عند الجمهور في الإيداع ما يشترط في الوكالة من البلوغ والعقل والرشد. (الزحيلي، ص4019).

أما في القانون المدني فإن أركان عقد الوديعة، شأنها في ذلك شأن سائر العقود، وهي ثلاثة: التراضي والمحل والسبب.

- **التراضي في عقد الوديعة:** الوديعة هي عقد رضائي يكفي لانعقاده توافق الإيجاب والقبول من المودع والمودع لديه. وتطبق هنا القواعد العامة لنظرية العقد. والذي يملك أن يودع الشيء في الأصل مالكه، فيجوز للمالك أن يودع ملكه، وكذلك يجوز الإيداع من النائب عن المالك كالوكيل والولي والوصي، ولكل من له حق التصرف في الانتفاع بالشيء أن يودعه ولو لم يكن مالكا له، فيجوز الإيداع من صاحب المنفعة كالمستأجر والمستعير والمرتهن. (السنهوري، 1964، ص686-687).

ولا تشترط أهلية التصرف في الإيداع بالنسبة للمودع لأنه عمل من أعمال الإدارة، حتى لو كانت الوديعة بأجر، وتكفي أهلية الإدارة. ومن ثم يكون الصبي المميز والمحجور عليه المأذون لهما في إدارة أموالهما من ذوي الأهلية للإيداع. ومن باب أولى يكون أهلا للإيداع البالغ سن الرشد. أما الصبي المميز غير المأذون له في إدارة أمواله، ومن يلحق به من المحجور عليهم، فلا يكونون أهلا للإيداع، وإنما يجوز للولي أو الوصي أو القيم أن يقوم بإيداع أموالهم. في حين أن المودع لديه يجب أن تتوافر فيه أهلية التصرف، وأن يكون راشدا، حتى ولو كان يأخذ أجرا، فإنه يلتزم بحفظ الشيء وبرده، وقد ينجم عن ذلك الالتزام مسؤوليات شديدة. (السنهوري، 1964، ص691-693).

المحل في عقد الوديعة: المحل في عقد الوديعة هو الشيء المودع لأنه لا تتصور الوديعة بدونه. وإذا اشترط أجرا للوكالة أصبح الأجر محلا آخر لها. وهو محل عرضي قد يوجد وقد لا يوجد. ويجب أن تتوافر في الشيء المودع شروط المحل عامة وهي أن يكون موجودا، معينا أو قابلا للتعيين، وأن يكون مشروعا أي لا يخالف النظام العام أو الآداب، وبالبناء على ذلك إذا كان الشيء المودع مهربا أو كان من المخدرات لم يجز إيداعه. (البكري، ص21).

السبب في عقد الوديعة: والسبب في عقد الوديعة طبقا للنظرية الحديثة، هو الباعث الدافع إلى التعاقد. وقد كانت النظرية التقليدية للسبب تجعل السبب في الوديعة هو التسليم، وكانت الوديعة عقدا عينيا بحسب هذه النظرية. فإذا كان الباعث الدافع إلى الوديعة غير مشروع، كانت الوديعة بحسب النظرية

الحديثة باطلة. مثل ذلك أن يودع شخص عند آخر سلاحا لإخفائه بعد ارتكاب الجريمة، أو يخفي عنده مسروقات. (البكري، ص696).

3. أحكام عقد الوديعة في الفقه الإسلامي والقانون المدني الجزائري:

1.3 أحكام عقد الوديعة في الفقه الإسلامي:

تناول الفقه الإسلامي جملة من المسائل المتعلقة بعقد الوديعة، غير أن استقصاءها جميعا يجاوز حدود هذه الدراسة، لذلك سيقتصر العرض على أبرز القضايا التي عالجها الفقه الإسلامي، والتي تناولها كذلك القانون المدني الجزائري. ومع ذلك، يُلاحظ أن الفقه الإسلامي لم يعتمد التقسيم ذاته الذي أقرّه القانون المدني، وهو ما سيتم توضيحه لاحقا.

1.1.3 طريقة حفظ الوديعة: اختلف العلماء في طريقة حفظ الوديعة، فقال الحنفية والحنابلة: على الوديع أن يحفظ الوديعة، كما يحفظ به ماله في حرز مثله، وذلك بيده أو بيد من هو في عياله ممن تلزمه نفقته، كامرأته وولده وغلامه وخادمه، لأن حفظها بهؤلاء مثلما يحفظ به ماله، فأشبه ما لو حفظها بنفسه. (الزحيلي، ص4021).

وله عند الحنفية أن يحفظ الوديعة أيضا بيد من ليس في عياله، ممن يحفظ عنده ماله بنفسه، عادة كشريكه المفاوض، لا المستأجر. فإن حفظ الوديعة عند غير هؤلاء فَتلَفَت، ضَمِنها، لأن المالك رضي بيده لا بيد غيره، والأيدي تختلف في الأمانة إلا أن يقع في دار الوديع حريق، فيسلمها إلى جاره، فله ذلك لأنه إجراء تعين طريقا للحفظ في هذه الحالة، فيرتضيها المالك. ولا يصدق الوديع على ذلك إلا ببينة، لأنه يدعي ضرورة مسقطة للضمان بعد تحقق سبب الضمان. (الزحيلي، ص4021).

جاء في المبسوط للسرخسي: "وذلك بأن يحفظ الوديعة على الوجه الذي يحفظ به مال نفسه، فيضعها في بيته، أو صندوقه، لأنه وعد لصاحبها ذلك، وخلف الوعد مذموم، وإذا ترك الحفظ بعد غيبة صاحبها: ففيه ترك الوفاء بما التزم، والغرور في حق صاحبها، وذلك حرام". (السرخسي، ص109).

وقال المالكية: للوديع حفظها عند عياله الذين يأمنهم كالزوجة والإبن والأجير الذين اعتيد حفظ ماله عندهم، بأن طالت إقامتهم عنده، ووثق بهم بالتجربة، بخلاف ما لم يعتادوا ذلك. (الدسوقي، ص423).

وقال الشافعية: على الوديع أن يحفظ الوديعة بنفسه، ولا يجوز حفظها عند زوجته أو ولده بلا إذن من المودع، أو إذا لم يكن هناك عذر بذلك، لأن المودع لم يرض بأمانة غير هذا الوديع لا بيد غيره. فإن خالف الوديع طريق الحفظ ضمن، إلا إذا كان الإيداع لعذر كمرض أو سفر، فإنه لا يضمن. (الزحيلي، ص4022).

2.1.3 حال الوديعة وحالات ضمانها:

أ- حال الوديعة: هل هي أمانة أو مضمونة؟ اتفق علماء المذاهب أن الوديعة قربة مندوب إليها، وأن في حفظها ثوابا، وأنها أمانة محضة، لا مضمونة، وأن الضمان لا يجب على الوديع إلا بالتعدي أو التقصير. (الزحيلي، ص4022).

ب- حالات ضمان الوديعة: عدّد الفقهاء بعض الأسباب التي من شأنها أن تُحوّل عقد الوديعة من عقد أمانة إلى عقد ضمان وبالتالي يد الوديع من يد أمانة إلى يد ضمان، وهذه الأسباب ترجع في مجملها إلى التعدي والتفريط، ولعلّ أهم هذه الأسباب ما يأتي: (الكاساني، 1986، ص211-213). (الدسوقي، ص420-424). (الخطيب الشربيني، 1994، ص129-139). (النووي، ص181-185). (ابن قدامة، 1968، ص436-448).

- **إتلاف الوديع الوديعة:** والمراد بإتلافها أن يفعل الوديع بها ما يؤدي إلى ذهابها أو ضياعها، أو إخراجها من أن تكون منتفعا بها المنفعة المطلوبة منها عادة، كإحراق الثوب وقتل الحيوان وأكل الطعام ونحو ذلك.

ولا خلاف بين الفقهاء في أن إتلاف الوديع الوديعة دون إذن صاحبها يوجب عليه الضمان، وذلك لأنه تعدٍّ عليها مناف للموجب الأصلي لعقد الإيداع وهو الحفظ.

أما لو أتلف الوديع الوديعة بإذن صاحبها فقد نص جماهير أهل العلم على حرمة إتلافها، أما من حيث الضمان فقد اختلفوا على رأيين:

الرأي الأول: ويرى أنه لا ضمان عليه، وذلك لأن الحق في الوديعة ثابت لصاحبها وقد أسقطه حين أذن له بإتلافها، ولأن تحريم الفعل أثره في بقاء حق الله تعالى وهو التأثيم، أما حق الآدمي فلا يبقى مع الإذن في تفويته، وهو ما ذهب إليه الشافعية والحنابلة وبعض المالكية. (الهيتمي، 1357هـ، ص114)، (ابن مفلح، 1997، ص87)، (الدسوقي، ص420).

الرأي الثاني: ويرى أن عليه الضمان، كمن قال لرجل: اقتلني ففعل، ولأن مقتضى عقد الوديعة وجوب حفظها على الوديع، فصار الإذن له في إتلافها كشرط مناف لمقتضى العقد فيلغى، وهو ما ذهب إليه جماعة من فقهاء المالكية. (الدسوقي، ص420).

- **إيداع الوديع الوديعة عند غيره دون عذر:** لا يجوز للوديع أن يودع الوديعة عند غيره بدون إذن المالك من غير عذر، فإن فعل صار ضامنا، وذلك لأن المودع لم يأذن في وضعها تحت يد غيره، فإن فعل ذلك كان متعديا ضامنا لخروجه في حفظها على الوجه المأذون فيه، ولأن الناس متفاوتون في الحفظ والأمانة.

- **خلط الوديعة بغيرها بغير إذن صاحبها:** إذا خلط الوديع الوديعة بماله أو بمال غيره على وجه يتعسر معه تمييز الماليين عن بعضهما فعليه ضمانها، لأنه صار مستهلكا لها حكما بالخلط لتعذر ردها لمالكها بعده.

- **السفر بالوديعة دون إذن صاحبها:** خلافا للحنفية. (الكاساني، 1986، ص209).

- **استعمال الوديعة بلا إذن من صاحبها:** فلو لبس الثوب أو ركب الدابة فهلكت في حال الانتفاع ضمن.

- **التصرف في الوديعة دون إذن صاحبها:** وذلك كبيعها أو إجارتها أو إعارتها أو رهنها أو نحو ذلك.

- **جحد الوديعة:** وذلك لأن الوديع إذا جحد الوديعة فإنه يصير بجحده ضامنا لخروجه به عن كونه أمينا، فتنقلب يده إلى يد غاصب.

- **ترك الوديع الحفظ:** لأنه بالعقد التزم حفظ الوديعة على وجه لو ترك حفظها حتى هلكت يضمن بدلها، ولهذا لو رأى إنسانا يسرق الوديعة وهو قادر على منعه ضمن لترك الحفظ الملتزَم بالعقد. كما يجب عليه علف الدابة وسقيها، ونشر ثوب الصوف الذي يفسده بقاؤه دون نشر.

- **المخالفة في كيفية حفظ الوديعة:** كما لو عين له موضعا يحفظ فيه الوديعة، فنقلها إلى موضع أقل منه حفظا فإنه يضمن.

- **تجهيل الوديعة:** فإذا مات الوديع مجهلا حال وديعته، ولم توجد في تركته، ولم يعرفها الورثة، فإنه يضمنها بالتجهيل عند الحنفية والحنابلة. (الكاساني، 1986، ص213)، (ابن مفلح، 1997، ص90).

فإذا وجد سبب من هذه الأسباب انقلبت يد الوديع على الوديعة من يد أمانة إلى يد ضمان.

3.1.3 أساس مسؤولية الوديع عن إخلاله بالالتزام برد الوديعة في الفقه الإسلامي:

إذا أخل الوديع بالتزامه برد الوديعة فإنه يكون مسئولا عن هذا الإخلال، وهذه المسؤولية يعبر عنها في الفقه الإسلامي "بالضمان"، وقد قرّرت الشريعة الإسلامية مبدأ التضمين للحفاظ على حرمة أموال الآخرين، وجبرا للضرر وزجرا للمعتدين. (حسين، 2004، ص287). ونجد أساسا لذلك في كثير من الأحاديث النبوية الشريفة، كقوله صلى الله عليه وسلم: **"على اليد ما أخذت حتى تؤديه"**. (ابن ماجه، 1430هـ، رقم 2400، ص802).

والحديث دليل على وجوب ردّ ما قبضه المرء من أموال غيره، ولا يبرأ إلا بوصول الشيء إلى مالكه أو من يقوم مقامه، بدليل قوله صلى الله عليه وسلم: "حتى تؤديه"، ولا تتحقق التأدية إلا بذلك. (الصنعاني، ص96).

وكثيرا ما يستدل العلماء بهذا الحديث على التزام التضمين، لأن المأخوذ إذا كان رده واجبا على اليد الآخذة، فالمراد أنه في ضمانه، فإن كان موجودا وجب رده بعينه، وإذا هلك وجب رد مثله أو قيمته. (حسين، 2004، ص288).

كما أن كل فعل ضار يترتب عليه الإضرار بأموال الناس يعدّ مخالفا لأحكام الشريعة، ولذلك اقتضت حكمة الشارع وضع الأحكام الكفيلة بإزالة الضرر ودفع آثاره. ولهذا جاء في القواعد الكلية للفقه أن **"الضرريزال"**، وهي قاعدة من القواعد الأساسية التي ينبني عليها كثير من أبواب الفقه، إذ تؤكد وجوب رفع الضرر، ومعالجة آثاره بعد الوقوع. (ابن نجيم، 1419هـ، ص70). وأصل هذه القاعدة قوله صلى الله عليه وسلم: **"لا ضرر ولا ضرار"**. (ابن ماجه، 1430هـ، رقم 2341، ص784).

ولما كان الضر منهيا عنه شرعا، وجب رفعه وإزالته، ومن أجل ذلك شرّع الضمان في الأموال لإلزام المتسبب بالتعويض عما أتلفه من مال الغير أو بقيمته جبرا للضرر الواقع. كما أن الوديع، بإبرامه عقد الوديعة، يلتزم بالمحافظة على الوديعة وردّها عند طلب المودع، فإذا أخلّ بهذه الالتزامات عدّ مقصّرا ووجب عليه الضمان، الأمر الذي يمكن القول معه حسب التعبير القانوني إن الوديع قد ارتكب خطأ عقديا، وبالتالي يسأل مسؤولية عقدية. (حسين، 2004، ص289).

4.1.3 جزاء إخلال الوديع برد الوديعة:

يعتبر الممتنع عن رد الوديعة إلى صاحبها بعد طلبه إياها خائنا للأمانة، وعليه لا يقتصر الجزاء على الجانب المدني فحسب، بل يمتد ليشمل جزاء جنائيا أيضا، يتجلى في شقّ أخروي يكون في الآخرة، وآخر دنيوي يوقعه وليّ الأمر في الحياة الدنيا. ويتمثل هذا الجزاء الدنيوي في التعزير، وهو عقوبة غير مقدرة شرعا، تُفرض حقا لله تعالى أو للآدمي في كل معصية ليس فيها حدّ ولا كفارة. وبناء على ذلك، تعدّ خيانة الأمانة من الجرائم التعزيرية التي تترك سلطة تقدير عقوبتها للقاضي بما يحقق الردع من خلال ما يراه مناسبا من عقوبات، كالضرب والسجن أو الغرامة أو غيرها من التدابير التي تحقق مقاصد التعزير. (حسين، 2004، ص327).

5.1.3 الاتفاق على تعديل مسؤولية الوديع:

لا يجوز الاتفاق على تعديل مسؤولية الوديع سواء بتشديدها، أو بالإعفاء منها. فلا يجوز الاتفاق على تشديد مسؤولية الوديع كأن يشترط رب الوديعة على الوديع ضمانها عند هلاكها أو تلفها بلا تعدّ منه أو تقصير، أو يلتزم الوديع ذلك، فمثل هذا الشرط لا يصح، ولا ضمان على الوديع، وذلك أن اشتراط الضمان على الأمين باطل، وجعل ما أصله أمانة مضمونا بالشرط لا يصح. وعلّل الفقهاء ذلك بأن هذا الشرط إنما هو مناف لمقتضى العقد ومفوت لموجبه، جاء في شرح مختصر خليل: "فشرط ضمانها يخرجها عن حقيقتها، ويخالف ما يوجبه الحكم". (الخرشي، ص112).

كما لا يجوز الاتفاق على إعفاء الوديع من الضمان، كما لو شرط عدم ضمان الوديع إذا تعدى عليها، أو فرّط في حفظها، فمثل هذا الشرط يعتبر شرطا باطلا لمنافاته لمقتضى العقد، إذ المضمون لا يصير أمانة بالشرط، كما لا تصير الأمانة مضمونة بالشرط. (حسين، 2004، ص292).

هذا، وإذا كان الفقه الإسلامي لا يجيز الاتفاق على تعديل قواعد الضمان بالنسبة للوديع، إلا أنه يجيز لمن يثبت له الحق فيه أن يتنازل عن حقه بعد ثبوته، كالتنازل عن سائر الحقوق المالية بعد ثبوتها. (حسين، 2004، ص292).

6.1.3 انتهاء عقد الوديعة: ينتهي عقد الإيداع في الفقه الإسلامي بما يأتي: (الزحيلي، ص4034).

- **استرداد الوديعة أوردّها:** إذا استرد المودع الوديعة أو رد الوديع الوديعة، انتهى الإيداع، لأن الإيداع عقد غير لازم ينتهي بالاسترداد أو الرد.
- **موت المودع أو الوديع:** ينتهي العقد بالموت، لأنه جرى بين العاقدين.
- **جنون أحد العاقدين أو إغماؤه**، لزوال الأهلية.
- **الحجر على المودع للسفه وعلى الوديع للفلس**، رعاية للمصلحة.
- **نقل ملكية الوديعة لغير المالك:** ينتهي الإيداع بنقل المالك ملكية الوديعة لغيره ببيع أو هبة أو نحوهما.

2.3 أحكام عقد الوديعة في القانون المدني الجزائري:

تنشئ الوديعة دائما التزامات في جانب المودع لديه، وقد تنشئ عرضا التزامات في جانب المودع، وفيما يلي سنعرض النقاط التالية:

- التزامات المودع لديه
- التزامات المودع
- انتهاء عقد الوديعة

1.2.3 التزامات المودع لديه:

تنص المادة على 590 من القانون المدني الجزائري على ما يلي: **"الوديعة عقد يسلم بمقتضاه المودع شيئا منقولا إلى المودع لديه على أن يحافظ عليه لمدة وعلى أن يرده عينا".**

يتبين من هذه المادة أن التزامات المودع عنده ثلاثة هي:

- تسلم الشيء المودع.
- حفظ الشيء المودع.
- رد الشيء المودع.

ونعرض لهذه الالتزامات فيما يلي:

أ- تسلم الشيء المودع:

جاء في الفقرة الأولى من المادة 591 من القانون المدني الجزائري ما يلي: **"على المودع لديه أن يتسلم الوديعة".**

يتضح من هذه المادة أن التسليم ليس ركنا في عقد الوديعة بل التزام ناشئ عن عقد الوديعة، ولذلك فإن الوديعة عقد شخصي وليست عقدا عينيا، فالعقد يصح دون تسليم الوديعة.

والتسليم نوعان: فقد يكون تسليما حقيقيا، إذ يتحقق باستيلاء الوديع على الشيء المودع استيلاء ماديا، بعد أن يضع المودع الشيء تحت تصرفه في الزمان والمكان المعينين. ويتبع في طريقة التسليم ووقته ومكانه القواعد التي تسري في التسلم بوجه عام في كل عقد ينشئ التزاما في ذمة أحد المتعاقدين كتسلم المشتري للعين المبيعة، وتسلم المستأجر للعين المؤجرة. (السنهوري، 1964، ص699).

وقد يكون التسليم حكميا، بأن يكون الشيء المودع موجودا في يد المودع عنده قبل الوديعة، على سبيل الإيجار أو على سبيل العارية أو على سبيل رهن الحيازة أو لأي سبب آخر، ثم يتفق الطرفان على أن يبقى الشيء في حيازة المودع لديه على سبيل الوديعة. (السنهوري، 1964، ص699).

ولما كان التسلم التزاما في ذمة المودع لديه كما قدمنا، فإنه يمكن إجباره على تنفيذ هذا الالتزام عينا طبقا للقواعد العامة، ولو كان متبرعا بالخدمة. لأنه أضرّ بمصلحة المودع الذي تزعزعت ثقته به، وبالتالي فإذا رفض المودع لديه التنفيذ العيني بتسلم الشيء، كان للمودع مطالبته بالتعويض عما أصابه من ضرر بسبب عدم تنفيذه لالتزامه. (البكري، ص37).

وقد تكون الوديعة في مصلحة المودع لديه، أو يتعذر على المودع لديه غير المأجور حفظ الوديعة لأسباب طارئة مشروعة، فيجوز في هاتين الحالتين للمودع لديه أن يرد الوديعة قبل الأجل المتفق عليه. كما يمكنه إذا لم يكن قد تسلم الشيء المودع أن يتحلل من الالتزام بتسلمه إذ أن له حق الرجوع في الوديعة، فيثبت له هذا الحق بعد التسلم وقبله. (السنهوري، 1964، ص700).

ب- حفظ الشيء المودع:

رأينا أن المادة 590 من القانون المدني الجزائري -المتقدم ذكرها- تنص على أن: **"الوديعة عقد يسلم بمقتضاه المودع شيئا منقولا إلى المودع لديه على أن يحافظ عليه...".**

فالغرض الأساسي والالتزام الجوهري المترتب عن عقد الوديعة هو المحافظة على الشيء المودع، وبالتالي كان عقد الوديعة على رأس عقود الحفظ والأمانة. (السنهوري، 1964، ص701).

والالتزام بحفظ الشيء هو التزام ببذل عناية وليس بتحقيق نتيجة، والعناية هي عناية الرجل المعتاد إذا كانت الوديعة بأجر، أما إذا كانت الوديعة بغير أجر، وجب على المودع عنده أن يبذل من العناية في حفظ الشيء ما يبذله في حفظ ماله، دون أن يكلف في ذلك أزيد من عناية الرجل المعتاد، فلو كانت عنايته في حفظ ماله تفوق عناية الرجل المعتاد، لم يكن مسؤولا إلا عن عناية الشخص المعتاد. (البكري، ص38).

وهذا ما نصت عليه المادة 592 من القانون المدني الجزائري بقولها: **"إذا كانت الوديعة بغير أجر وجب على المودع لديه أن يبذل من العناية في حفظ الشيء ما يبذله في حفظ ماله. وإذا كانت الوديعة بأجر فيجب دوما أن يبذل في حفظها عناية الرجل المعتاد".**

فمعيار العناية المطلوبة منه، يكون تارة معيارا شخصيا إذا كان مسئولا عن عنايته الشخصية، ويكون تارة أخرى معيارا موضوعيا إذا كان مسئولا عن عناية الشخص المعتاد. (البكري، ص39).

ويترتب على ذلك أنه إذا هلك الشيء المودع بين يدي المودع لديه بسبب أجنبي بأن كان قوة قاهرة، أو حادث مفاجئ، أو خطأ المودع نفسه، أو خطأ الغير، ما لم يكن قد سبقه خطأ من جانب المودع لديه، أو ضاعف من الضرر تقصير جسيم من جانبه، فتبعة الهلاك تقع على المودع، ولا يكون المودع لديه مسئولا عن هلاك الشيء المودع سواء كان مأجورا أو غير مأجور. فلا يعتبر الحريق لذاته سببا أجنبيا، إنما يعتبر كذلك إذا ثبت انتقاله من منزل الجار أو إذا لم يعرف سببه وأثبت المودع لديه أنه لم يحدث بخطأ منه أو من أحد تابعيه. ولا يعفى المودع لديه من المسؤولية عن السرقة، إلا إذا لم يسبقها تقصير منه سهل على اللصوص مهمتهم، كعدم غلق الأبواب أو ترك المفاتيح بها. (البكري، ص45).

ويقع على عاتق الوديع إثبات السبب الأجنبي وإثبات عدم وجود خطأ من جانبه سابق عليه. (البكري، ص46).

وتجدر الإشارة، إلى أن قواعد مسؤولية المودع لديه عن حفظ الشيء لا تتعلق بالنظام العام، فيجوز الاتفاق على ما يخالفه. ومن ثم يجوز الاتفاق على تشديد مسؤولية المودع لديه، كما يجوز الاتفاق على تخفيفها أو الاعفاء منها، فالإعفاء من المسؤولية عن الخطأ العقدي جائز. ولكن يبقى المودع لديه بالرغم من شرط الإعفاء مسئولا عن الغش أو الخطأ الجسيم. (العمروسي، 2003، ص490).

ولا يجوز للمودع لديه استعمال الشيء المودع من دون إذن صريح أو ضمني من المودع بذلك، وهذا ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة 591 من القانون المدني الجزائري بقولها: **"وليس له أن يستعملها دون أن يأذن له المودع في ذلك صراحة أو ضمنا".**

كما لا يجوز له أن يحل غيره محله في حفظ الوديعة من دون إذن صريح من المودع، باستثناء ما إذا كان مضطرا إلى ذلك بسبب ضرورة عاجلة. وهذا وفق ما جاءت به المادة 593 من نفس القانون، بقولها: **"ليس للمودع لديه أن يحل غيره محله في حفظ الوديعة دون إذن صريح من المودع إلا أن يكون مضطرا إلى ذلك بسبب ضرورة ملحة وعاجلة".**

ومثل ذلك، اضطراره إلى السفر في رحلة طويلة أثناء غياب المودع، فإذا لم يكن شيء من ذلك أصبح الوديع مسئولا عن هلاك الشيء أو تلفه في يد نائبه ولو كان الهلاك بقوة قاهرة. (العمروسي، 2003، ص490).

ج- رد الشيء المودع:

نصت المادة 594 من القانون المدني الجزائري على ما يلي: **"يجب على المودع لديه أن يسلم الشيء إلى المودع بمجرد طلبه إلا إذا ظهر من العقد أن الأجل عين لمصلحة المودع لديه وللمودع لديه أن يلزم المودع بتسليم الشيء في أي وقت، إلا إذا ظهر من العقد أن الأجل عين لمصلحة المودع".**

يتبين من هذه المادة أن المودع لديه يلتزم برد الوديعة إلى المودع بمجرد طلبه. ولكن إذا كان الأجل قد عين في العقد لمصلحة المودع لديه، فلا يلتزم هذا الأخير بتسليم الوديعة إلى المودع إلا عند انقضاء الأجل. والأصل أن يكون الرد عينا، أي أن يرد نفس الشيء المودع. فإذا تعذر على المودع عنده رد الشيء عينا، فقد يحل محل الشيء مقابل له، وعند ذلك يتعين على المودع لديه أن يرد هذا المقابل للمودع. ومثل ذلك أن يكون الشيء المودع سندات فتستهلك ويتقاضى المودع لديه قيمتها، فعليه أن يرد هذه القيمة للمودع. (السنهوري، 1964، ص719-721).

ويلتزم المودع لديه أيضا برد الثمار إذا كان الشيء المودع ينتج ثمارا سواء كانت ثمارا طبيعية أو مدنية انفصلت عنه أو جناها الوديع، تعين ردّها إلى المودع لأنها من ملحقات الشيء المودع. والأصل هو أن يرد هذه الثمار عينا مع الشيء المودع ذاته. فإذا كان هذا الشيء أسهما أو سندات واستحقت أرباحا، وجب على المودع لديه أن يرد الأسهم أو السندات وأرباحها معها. وإذا كسب سهما أو سند جائزة وجب رد هذه الجائزة مع السهم أو السند. وإذا كان الشيء المودع حيوانا له نتاج أو أرضا تنتج محصولا، وجب عليه أن يرد النتاج أو المحصول، وإذا خشي على شيء منها التلف جاز له بيعه ورد ثمنه إلى المودع. (السنهوري، 1964، ص725-726).

ويمكن للمودع لديه أن يمتنع عن رد الوديعة للمودع حتى بعد انقضاء الأجل، إذا حجز تحت يده على الوديعة دائن للمودع حجزا تحفظيا. ولا يقتضي الحجز التحفظي سندا تنفيذيا، بخلاف الحجز التنفيذي فيقتضي هذا السند. كذلك يمتنع المودع لديه عن رد الوديعة إذا رفعت عليه دعوى بالاستحقاق، أو أخطره شخص أنه هو المالك للوديعة وطلب إليه ألا يسلمها للمودع. ولكن لا يجوز للمودع لديه أن يمتنع عن رد الوديعة عند انقضاء الأجل، تمسكا منه بمقاصة بين دين الوديعة ودين له في ذمة المودع، فإن المقاصة لا تجوز في هذه الحالة. (السنهوري، 1964، ص733).

هذا، وإذا تصرّف المودع في الوديعة بالبيع والهبة، فإن الوديع يلتزم بتسليم الوديعة إلى المشتري أو الموهوب له بعد التثبت من صفته. بل يكون مسئولا قبله إن هو سلمها إلى المودع بعد إخطاره بتعلق حق أحدهما بها نتيجة للبيع أو الهبة لأنه يترتب على انتقال ملكية الوديعة أن تنتقل إلى مكتسب الملكية سائر الحقوق والدعاوى التي كانت للمودع على الشيء. (البكري، ص66).

وتنص المادة 595 من القانون المدني الجزائري على ما يلي: **"إذا باع وارث المودع لديه الشيء المودع وهو حسن نية فليس عليه إلا ردّ ما قبضه من الثمن لمالكه أو التنازل له عن حقوقه تجاه المشتري وأما إذا تصرف فيه فإنه يلتزم بقيمته وقت التبرع".**

فهذا النص يفترض أن وارث المودع لا يعلم أن الشيء المودع مملوك للغير ويعتقد أنه مملوك لمورثه فتصرف فيه بحسن نية باعتباره تركة مخلفة عن مورثه، وقد فرّق النص بين فرضين: (البكري، ص66-67).

الفرض الأول: إذا كان تصرف الوارث في الوديعة معاوضة كالبيع، فإنه يلزم بأن يؤدي إلى المودع ما يكون قد قبضه ثمنا للشيء المودع، أو أن يحول إليه ما عسى أن يكون له من حقوق بشأن ذلك الشيء قبل المتصرف إليه. فهو لا يرد إلا الثمن بصرف النظر عن قيمة الوديعة رعاية لحسن نيته، فإن كان لم يقبض الثمن بعد، فحسبه أن يتنازل للمودع عن دعواه قبل المشتري. وهذا التنازل ضروري لتمكين المودع من الرجوع على المشتري، إذ بدونه لا يمكن الرجوع عليه نظرا لعدم وجود رابطة بينهما. كما أنه لا يستطيع أن يطالب المشتري حسن النية برد الشيء، إذ يكون في وسعه أن يتحصن وراء قاعدة الحيازة في المنقول سند الحائز.

الفرض الثاني: وهو الذي يتبرع فيه الوارث بالوديعة، فلا يكون ثمة مجال للرجوع على الموهوب له إن كان حسن النية. وفي هذه الحالة رأى المشرع ألا يضحي بالمودع في سبيل الوارث الذي يعتبر على أي حال مهملا في عدم تحري حقيقة الشيء قبل أن يقدم على التبرع. ولذا ألزم الوارث بأن يدفع للمودع قيمة الوديعة وقت التبرع. فإن زادت قيمة الوديعة عند طلب الرد، فلا يلزم الوارث إلا قيمتها وقت التبرع لأن نيته انصرفت إلى التبرع بهذه القيمة فقط فلا يتحمل بأكثر منها. ويسري هذا الحكم أيضا إذا استهلك الوارث الوديعة على جهل منه بحقيقتها.

- **جزاء الإخلال بالتزام الرد:**

- **دعوى الاسترداد:** وإذا لم يقم المودع لديه بالتزامه من رد الوديعة إلى المودع، دون أن يستند في ذلك إلى سبب مشروع، كان للمودع الحق في مطالبته برد الوديعة بدعوى يطلق عليها دعوى الاسترداد، وهي دعوى شخصية تنشأ من عقد الوديعة ذاته. وللمودع المطالبة في هذه الدعوى برد الوديعة وملحقاتها وثمارها. وإذا توفي الوديع رفعت الدعوى على ورثته. (البكري، ص85).

وللمودع كذلك، إذا كان مالكا، أن يرفع دعوى الاسترداد العينية وهي دعوى الملكية، وله في سبيل ذلك أن يوقع على الشيء، إذا كان منقولا، حجزا تحفظيا. (السنهوري، 1964، ص736).

وتتميز دعوى الاسترداد العينية بأنها لا تسقط بالتقادم، وبالتالي يستطيع المودع رفعها بعد مضي أكثر من خمس عشرة سنة على إهماله والمطالبة برد الوديعة تنفيذا للعقد. ولا يجوز للورثة أن يتمسكوا

باكتساب ملكية الوديعة بالتقادم لكون يدهم على الشيء يد عارضة، والحائز العرضي لا يكتسب الملكية بالتقادم أبدا، إلا إذا غير الحائز نيته وبين بوضوح أنه يحوز الشيء كمالك. (البكري، ص86).

- **دعوى التعويض:** إذا تعذّر على المودع استرداد الشيء عينا، رجع على المودع لديه بالتعويض. والتعويض هنا هو قيمة الشيء المودع وقت الرد. فإذا زادت القيمة في أثناء الدعوى، وجب رد القيمة وقت الحكم حتى يكون التعويض كاملا. (السنهوري، 1964، ص737).

وإذا كانت الوديعة من المثليات، جاز للمودع بدلا من المطالبة بالتعويض النقدي المطالبة برد مثل الشيء المودع.

ونضيف هنا إلى أنه يجوز للمودع المطالبة بتعويض الأضرار التي لحقت به نتيجة تأخير رد الوديعة أو تعيبها. كما يجوز في حالتي الغش والخطأ الجسيم أن تزاد قيمة التعويض عن هلاك الوديعة، إذا كان هناك اتفاق بين الطرفين على تقويم الوديعة. (البكري، ص86-87).

- **الدعوى الجنائية:** إلى جانب المسؤولية المدنية على النحو الذي قدمناه، يكون المودع لديه مسئولا مسؤولية جنائية إذا هو تصرف في الشيء المودع، ولم يردّه لصاحبه. ومن ثم يعاقب بالعقوبة المقررة لجريمة خيانة الأمانة المنصوص عليها في المادة 376 من الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966، يتضمن قانون العقوبات الجزائري، (الجريدة الرسمية عدد 49 لسنة 1966) المعدل والمتمم بالقانون رقم 24-06 مؤرخ في 19 شوال عام 1445 الموافق 28 أبريل سنة 2024، (الجريدة الرسمية عدد 30 لسنة 2024)، حيث جاء فيها ما يلي: **"كل من اختلس أو بدد بسوء نية أوراقا تجارية أو نقودا أو بضائع أو أوراقا مالية أو مخالصات أو أية محررات أخرى تتضمن أو تثبت التزاما أو إبراء لم تكن قد سلمت إليه إلا على سبيل الإجازة أو الوديعة أو الوكالة أو الرهن أو عارية الاستعمال أو لأداء عمل بأجر أو بغير أجر بشرط ردّها أو تقديمها أو لاستعمالها أو لاستخدامها في عمل معين وذلك إضرارا بمالكيها أو واضعي اليد عليها أو حائزيها يعدّ مرتكبا لجريمة خيانة الأمانة ويعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 500 إلى 20000 دينار".**

وقد قضت المحكمة العليا بأن رفض المتهم تسليم أموال الضحية الثابت تسلمها بموجب عقد الوديعة، مع اتجاه إرادته إلى تبديدها أو التصرف فيها على نحو يتعارض مع الغرض الذي سُلّمت من أجله، يشكل جنحة خيانة الأمانة متى توافرت سائر أركانها القانونية. (قرار المحكمة العليا رقم: 0957477 المؤرخ في 2021/10/07).

ويستفاد من هذا المبدأ أن تسليم المال يجب أن يكون بغرض الحفظ والرد عينا عند الطلب، باعتبار أن هذا الالتزام يمثل جوهر عقد الوديعة. فإذا تبين للقاضي أن العقد المسمى وديعة يخفي في حقيقته عقد قرض مثلا أو اعتراف بدين، كما لومنحت للمستلم مهلة للانتفاع بالمبلغ وإرجاع مثله لاحقا، فإن العلاقة القانونية تكتسب طابعا مدنيا ولا تقوم بها جنحة خيانة الأمانة.

كما استقر القضاء على أن العبرة ليست بالتسمية التي يطلقها الأطراف على العقد، وإنما بحقيقة الواقع ومضمونه القانوني، الأمر الذي يوجب على القاضي تكييف العلاقة التعاقدية التكييف الصحيح، والتحقق بدقة من توافر أركان الجريمة، - سواء الركن المادي المتمثل في الاختلاس أوالتبديد أو الاستعمال غير المشروع للمال المسلم، أو الركن المعنوي المتمثل في سوء النية واتجاه إرادة الجاني إلى الإضرار بصاحب المال-، قبل تقرير المسؤولية الجزائية وتوقيع العقوبة.

2.2.3 التزامات المودع:

يلتزم المودع بدفع الأجر إذا كان مشترطا، وبرد المصروفات التي أنفقها المودع لديه في حفظ الوديعة، وبتعويض المودع لديه عن كل ما يلحقه من خسارة بسبب الوديعة. وهذه هي نفس التزامات الموكل. نعرضها فيما سيأتي:

أ- دفع الأجر إلى الوديع:

نصت المادة 596 من القانون المدني الجزائري على ما يلي: **"الأصل في الوديعة أن تكون بغير أجر، فإذا اتفق على أجروجب على المودع أن يؤديه وقت انتهاء الوديعة ما لم يوجد اتفاق يقضي بغيرذلك".**

يتضح من هذه المادة أنه يجب التمييز في الوديعة بين فرضين: الأول: أنه لا يوجد اتفاق على الأجر بين المودع والمودع لديه. والثاني: أن هذا الاتفاق موجود.

أما الفرض الأول، فقد أوضحت هذه المادة أن الأصل في الوديعة أن تكون بغير أجر. وعلى ذلك إذا لم يوجد اتفاق صريح أو ضمني بين المودع والمودع لديه على تقاضي الأخير أجرا عن الوديعة، كانت الوديعة مأجورة، والوديع متبرعا. وتكون الوديعة من عقود التبرع. هذا فضلا عن أن الوديعة ولو كانت مأجورة أيضا فإنها لا تدخل في عقود المضاربة. (السنهوري، 1964، ص741)، (البكري، ص89).

وأما الفرض الثاني، فإن الظاهر من نص المادة 596 من القانون المدني أن المشرع الجزائري لم يعتبر المجانية من مستلزمات الوديعة، وإن جعلها هي الأصل، ومن ثم فإنه يجوز الاتفاق بين المودع والمودع لديه على أجر يتقاضاه الأخير. وهذا الاتفاق كما يكون صريحا، يكون ضمنيا. ويستخلص الاتفاق الضمني على الأجر عادة من حرفة المودع لديه، فالإيداع في المخازن العامة وفي محطات السكك الحديدية يفترض فيه أن يكون بأجر. فإذا لم يعين مقدار الأجر ترك تعيينه للعرف أو لتقدير القاضي. (السنهوري، 1964، ص741).

ووقت دفع الأجر هو الذي يتفق عليه المتعاقدان، ويدفع جملة واحدة أو على أقساط في مواعيد معينة. وإلا ففي الوقت الذي يعينه العرف، فإن لم يوجد عرف كان الدفع في الوقت الذي ينتهي فيه حفظ الوديعة. (العمروسي، 2003، ص507).

وإذا انتهى حفظ الوديعة قبل الموعد المحدد له، فإن تطبيق القواعد العامة يبيح للوديع أن يطالب من الأجر المتفق عليه بنسبة ما وفاه هو من التزامه بحفظ الشيء، غير أنه إذا أظهر أن الطرفين قصدا غير ذلك فقصدهما أولى بالاتباع. (البكري، ص90).

ب- رد المصروفات إلى الوديع:

تنص المادة 597 من القانون المدني الجزائري على ما يلي: **"على المودع أن يردّ إلى المودع لديه ما أنفقه في حفظ الشيء وعليه أن يعوضه عن كل ما لحقه من خسارة بسبب الوديعة".**

ويتضح من هذا النص أن المودع يلتزم برد ما أنفقه المودع لديه من المصروفات في حفظ الشيء.

والمصروفات التي يلتزم المودع بدفعها إلى المودع لديه هي المصاريف الضرورية لحفظ الشيء الحفظ العادي أو حفظه من التلف والهلاك، كرشّ المنقولات بمبيد حشري إذا كان يستلزم ذلك للمحافظة عليه وأجرة المكان وأجر الحارس، وعلف الحيوان وتزييت السيارة. أما المصاريف الكمالية، كمصاريف الزخرفة، فلا يكون للمودع لديه سبيل للمطالبة بها، إذ لا مبرر لإنفاقها ومن العنت أن يطالب المودع بها. (البكري، ص92-93).

وهذه المصروفات –النافعة والكمالية- تنطبق بشأنها القواعد العامة، ولا ينشأ الالتزام بردها من عقد الوديعة، وإنما هو ناشئ من فعل الإنفاق. ويترتب على ذلك أن الوديعة تكون عقدا ملزما للجانبين إذا أنشأت التزاما برد المصروفات أو أنشأت أي التزام آخر في جانب المودع. (السنهوري، 1964، ص745).

وفي حالة ما إذا تعدد المودعون، فإنهم لا يكونون متضامنين في مواجهة المودع لديه فيما يتعلق بالمسؤولية عن رد هذه المبالغ إليه لعدم وجود نص خاص على التضامن كالشأن في الوكالة. غير أنه يجوز أن ينص في العقد على ما يخالف هذه القاعدة أي على أن يكون المودعون متضامنين. (البكري، ص94).

ج- التعويض عن الضرر:

تنص العبارة الأخيرة من المادة 597 السابقة الذكر على أن: **"...وعليه أن يعوضه عن كل ما لحقه من خسارة بسبب الوديعة".**

يخلص من هذا النص أن المودع يلتزم بتعويض المودع لديه عما يصيبه من الضرر بسبب الوديعة، والالتزام هنا مصدره عقد الوديعة. فإذا كان في الشيء المودع عيب خفي كمرض معد في الحيوان أو حشرة بالغلال انتقل بالعدوى إلى حيوانات الوديع فتسبب عن ذلك هلاكها، فالأصل أنه كان يجب على المودع أن يخطر المودع لديه بذلك ليتخذ الاحتياطات اللازمة، فإذا لم يفعل كان مخطئا، ومسئولا بالتالي عما يصيب المودع لديه من ضرر. أما إذا كان هذا الأخير عالما بهذا المرض، فإنه لا مبرر للإخطار ولا مسؤولية على المودع. (السنهوري، 1964، ص747).

وفي حالة تعدد المودعين لم يكونوا متضامنين في التزامهم بالتعويض، إلا إذا اتفق الطرفان على خلاف ذلك. (البكري، ص97).

وتجدر الإشارة، إلى أن المشرع الجزائري كرّس أحكاما خاصة لبعض أنواع الوديعة، مثل أنواع الوديعة الناقصة، والوديعة الاضطرارية، والوديعة في الفنادق.

3.2.3 انتهاء عقد الوديعة:

ينتهي عقد الوديعة في القانون المدني الجزائري بأحد الأسباب الآتية:

- **انقضاء الأجل المحدد:** قد يتفق العاقدان على أجل معين للوديعة، وقد يكون هذا الاتفاق صراحة، أو ضمنا. ومن ثم فإنه بانتهاء هذا الأجل تنتهي الوديعة. أما إذا لم يتفق على أجل للوديعة، كان لأي من المتعاقدين الالتجاء إلى القاضي لتحديد أجلا تنتهي فيه الوديعة. (البكري، ص99).

- **رجوع أحد المتعاقدين في الوديعة قبل انقضاء الأجل:** الأصل أن الأجل في الوديعة معين لمصلحة المودع، فيجوز له أن ينزل عن حقه، وأن يطلب رد الوديعة قبل حلول الأجل. ولكن لا يجوز في هذه الحالة أن يرجع المودع لديه في الوديعة بإرادته المنفردة، والذي يجوز له الرجوع هو المودع وحده. وإنما يجوز للمودع لديه أن يرجع في الوديعة بإرادته المنفردة في الحالتين الآتيتين: **الحالة الأولى**، "إذا كان مأذونا في استعمال الوديعة، أو كان الأجل بوجه عام معينا في مصلحة الوديع". ففي هذه الحالة يجوز للمودع لديه وحده، دون المودع، أن يرجع في الوديعة بإرادته المنفردة. ويشترط ألا يستعمل المودع لديه هذا الحق في وقت غير ملائم للمودع.

أما الحالة الثانية: "إذا كانت الوديعة في مصلحة المودع، ولكن طرأت على الوديع أسباب مشروعة يتعذر عليه معها أن يستمر حافظا للوديعة، بشرط أن تكون للوديعة بدون أجر، إذ يكون الوديع في هذه الحالة متبرعا، ولا يصح أن يضار بتبرعه". وفي هذه الحالة يجوز للمودع لديه أن يرجع في الوديعة بإرادته المنفردة بمجرد طروء هذه الأسباب المشروعة، كما يجوز للمودع أن يرجع بإرادته المنفردة في أي وقت لأن الأجل في مصلحته هو. (السنهوري، 1964، ص751).

- **موت المودع لديه:** لكون الوديعة يلحظ فيها الاعتبار الشخصي، إذ يكون محل ثقة المودع، فإن العقد ينحل بموت الوديع، إلا إذا اتفق على غير ذلك. ومتى انحل العقد، استقرت في تركة الوديع الالتزامات التي ترتبت عليه إلى وقت انحلاله. فتبقى التركة مثقلة بها، بما في ذلك الالتزام برد الوديعة، وهذا في حال كانت الوديعة في مصلحة الوديع، إذ لو كانت في مصلحة المودع لجاز له الرجوع فيها في أي وقت، قبل موت المودع لديه أو بعد موته.

وإذا مات المودع وكانت الوديعة في مصلحته، جاز لورثته الرجوع في الوديعة في أي وقت، لا لموت المودع، بل لأن المودع كان يستطيع الرجوع في الوديعة لو كان حيا إذ الوديعة في مصلحته، فينتقل هذا الحق لورثته.

أما إذا كانت الوديعة في مصلحة المودع لديه ومات المودع، فإن الوديعة لا تنتهي بموته، بل يبقى المودع لديه حافظا للوديعة إلى أن ينقضي أجلها إذ هي لمصلحته، ولكن يجوز له هو دون ورثة المودع الرجوع في الوديعة بإرادته المنفردة مادامت لمصلحته. (السنهوري، 1964، ص752).

ومن خلال المقارنة بين أحكام عقد الوديعة في الفقه الإسلامي والقانون المدني الجزائري، يمكن الوقوف على جملة من النقاط المهمة، من أبرزها ما يلي:

- يتفق كل من الفقه الإسلامي والقانون المدني الجزائري في مسألة ردّ الوديعة، على أن الأصل هو تسليمها إلى المودع، باعتباره الشخص الذي ائتمن الوديع عليها. كما يلتزم الوديع في كلا النظامين بالتحقق من شخصية المودِع قبل الردّ، فإذا أخطأ الوديع وقام بتسليم الوديعة إلى شخص آخر، فإن ذلك لا يعدُّ مبرئا لذمته.

- يتفق الفقه الإسلامي والقانون المدني الجزائري في اعتبار رد الوديعة بواسطة الوديع هو الأصل، لكون الوديع هو المدين بالالتزام بالرد. كما يتفقان أيضا في أنه إذا تعدد الودعاء فإنه لا تضامن بينهم في رد الوديعة، وعلى ذلك إذا كانت الوديعة بيد أحدهم، أخذت منه. لأنه ملزم بالرد دون الحاجة إلى رضاء الآخرين، إذ لا يملكون الاعتراض على ذلك. أما إذا كانت الوديعة مقسمة بينهم التزم كل واحد منهم برد ما معه من الوديعة إلى صاحبها. (حسين، 2004، ص192).

- كذلك يتفق الفقه الإسلامي والقانون المدني الجزائري في حالة تعدد المودعين، ففي كلا النظامين إذا اتفق المودعون على واحد يمثلهم في استرداد الوديعة من الوديع جاز ذلك، ويعتبر رد الوديع إلى هذا الشخص ردا صحيحا مبرئا لذمته. أما إذا لم يتفق المودعون على واحد منهم يمثلهم في استرداد الوديعة، بل جاء أحدهم في غيبة الآخرين يطلب نصيبه من الوديعة، فإنهم يفرقون بين ما إذا كان الشيء المودع قابلا للانقسام أو لا، فإذا كان الشيء المودع قابلا للانقسام فإن الوديع –والحالة هذه- يجوز له أن يرد إليه نصيبه من الوديعة. أما إذا كان الشيء غير قابل للانقسام، فلا يجوز للوديع أن يردّ إليه نصيبه إلا بإذن الحاكم، أو بإذن باقي الشركاء، وإن كان فقهاء القانون المدني يقررون أنه إذا لم يعين المودعون من يتسلم الوديعة منهم، أو لم يتفقوا جميعا على تسلمها من الوديع كان للوديع أن يودعها على ذمتهم، وفقا لأحكام الإيداع. (حسين، 2004، ص122) .

- إن كلا النظامين يعطي للوديع –في الظروف العادية- الحق في رد الوديعة في أي وقت كما يعطي كلاهما أيضا للمودع حق الاسترداد في أي وقت شاء. وفيما يتعلق بمكان رد الوديعة، أيضا لا نجد خلافا يذكر بينهما، ففي كلا النظامين إذا اتفق كل من المودع والوديع على مكان ترد فيه الوديعة، فإن مكان الرد في هذه الحالة هو المكان الذي تم تحديده في الاتفاق، أما في حالة عدم وجود اتفاق على مكان ترد فيه الوديعة، فإن مكان الرد يكون هو المكان الذي تم فيه الإيداع. (حسين، 2004، ص260-267) .

- يتفق كل من الفقه الإسلامي والقانون المدني الجزائري في ثبوت الحق في استرداد الوديعة للوارث إذا مات المودع، وذلك لأن وارث المودع يعتبر خليفة الميت في تركته وقائما مقامه بعد موته. كما يتفق كل منهما في أنه إذا تعدد الورثة فلا يجوز للوديع أن يرد الوديعة إلى أحدهم دون الباقين، وإنما يرد إلى كل واحد منهم حصته منها إن كانت قابلة للقسمة، أما إذا كانت غير قابلة للقسمة ردها إليهم جميعا، أو إلى من يتفقون على تفويضه في استردادها. (حسين، 2004، ص147) .

- يتفق الفقه الإسلامي والقانون المدني الجزائري في أن الأصل في يد المودَع لديه أنها يد أمانة، فلا يضمن إلا في حالة التعدي أو التفريط (في الفقه)، أو عند ثبوت الخطأ وعدم بذل عناية الرجل المعتاد (في القانون).

- يتفق الفقه الإسلامي مع القانون المدني في مسألة نفقات ردّ الوديعة على أنها تقع على عاتق المودِع، كما يتفقان كذلك على جواز اتفاق المتعاقدين على أن يتحمل الوديع نفقات الرد.

- ويلاحظ أيضا، أن القانون المدني الجزائري يتفق مع الفقه الإسلامي في الجزاء المترتب على الإخلال بالالتزام برد الوديعة، فإذا أخل الوديع بهذا الالتزام وتعذر على المودع استرداد وديعته، استوجب ذلك الحكم بتعويض عادل. كما يقرّ القانون المدني جزاءات جنائية إلى جانب الجزاء المدني، تتمثل في الحبس، والغرامة المالية. ولا يمانع الفقه الإسلامي من ذلك، إذ إن امتناع الوديع عن رد الوديعة دون مبرر يعدّ خيانة للأمانة، ويجوز لولي الأمر عندئذ توقيع عقوبات تعزيرية يقدّرها بما يحقق الردع، مثل السجن أو الضرب أو الغرامة المالية أو غيرها من صور التعزير.

- إن أساس مسؤولية الوديع في كلا النظامين هو "المسؤولية العقدية"، وإن كان الفقه الإسلامي لم يتناول هذا المصطلح بالتحديد، كما أن الفقه الإسلامي قد عبر عن جزاء الإخلال بالالتزام برد الوديعة بمصطلح "الضمان" بينما عبر عنها القانون المدني "بالتعويض"، وهذا اختلاف في الاصطلاح فقط.

- يظهر تقارب واضح بين معيار التعدي والتفريط في الفقه الإسلامي ومعيار الخطأ في القانون المدني، إذ إن كلاهما يقوم على فكرة الإخلال بواجب الحفظ.

- يختلف الفقه الإسلامي عن القانون المدني في مسألة تعديل مسؤولية الوديع، إذ لا يجيز الفقه الإسلامي الاتفاق على تعديلها، سواء كان ذلك بالتشديد أو بالإعفاء منها، بخلاف القانون المدني، الذي يجيز الاتفاق على تشديد مسؤولية الوديع، أو التخفيف منها، أو الإعفاء منها، بشرط ألا يكون الوديع قد ارتكب غشا أو خطأ جسيما.

4. خاتمة:

في ختام هذه الدراسة، يتضح أن عقد الوديعة يعدّ من أهم العقود التي تنظم حفظ الأموال وصيانة الحقوق، لذلك حُظي باهتمام كل من الفقه الإسلامي والقانون المدني الجزائري. وقد بينت المقارنة بين النظامين وجود قدر كبير من الاتفاق في الأحكام المنظمة لهذا العقد، سواء من حيث مفهومه وأركانه أو من حيث الآثار والالتزامات المترتبة عليه.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الأصل في الوديعة أنها عقد أمانة لا يضمن فيه الوديع إلا في حالة التعدي أو التقصير، وهو ما يعكس حرص كل من الفقه الإسلامي والقانون الوضعي على تحقيق العدالة ومنع الإضرار بالغير. كذلك تبين أن المشرع الجزائري استمد كثيرا من أحكامه المتعلقة بالوديعة من مبادئ الفقه الإسلامي، خاصة فيما يتعلق بحماية حقوق المودِع وتحديد مسؤولية الوديع.

وأظهرت الدراسة كذلك، أن كلا النظامين يهدف إلى تحقيق التوازن بين مصلحة المودع في حفظ ماله، ومصلحة الوديع في عدم تحميله التزاما يتجاوز حدود الأمانة. وعليه، فإن الفقه الإسلامي يظلّ مصدرا ثريا يمكن الاستفادة منه في تطوير القواعد القانونية المتعلقة بعقد الوديعة بما يواكب المعاملات الحديثة ويحافظ في الوقت ذاته على مقاصد الشريعة في حفظ الأموال.

5. توصيات الدراسة

- ضرورة تعزيز الربط بين أحكام القانون المدني الجزائري والمبادئ الفقهية الإسلامية في الدراسات الجامعية، لإبراز الجذور الفقهية لبعض الأحكام المدنية .

- دعوة المشرع الجزائري إلى توضيح بعض الأحكام المتعلقة بمسؤولية المودَع لديه، خاصة في حالات الوديعة بأجر، بما يحقق مزيدا من الدقة في تحديد معيار العناية الواجبة.

- تشجيع الاجتهاد القضائي على الاستئناس بالمبادئ الفقهية الإسلامية عند تفسير النصوص القانونية المتعلقة بعقد الوديعة، لاسيما في المسائل التي يشوبها الغموض أو الفراغ التشريعي.

- ضرورة نشر الثقافة القانونية المتعلقة بعقد الوديعة، لاسيما في المعاملات اليومية، لتفادي النزاعات الناتجة عن الجهل بطبيعة الالتزامات المترتبة على العقد.

- اقتراح إجراء دراسات مقارنة أوسع تشمل تشريعات عربية أخرى، لبيان مدى تأثر الفقه الإسلامي في تنظيم عقود الأمانات في القوانين المدنية المعاصرة.

- إدراج التطبيقات المعاصرة لعقد الوديعة (كالودائع المصرفية وودائع الفنادق ومواقف السيارات) ضمن بحوث مستقبلية لبيان مدى انطباق الأحكام الفقهية والتشريعية عليها.

قائمة المصادروالمراجع

1. إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح. (1997). *المبدع في شرح المقنع* (الإصدار 1، المجلد 5). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
2. إبراهيم مصطفى وآخرون. (بلا تاريخ). *المعجم الوسيط* (المجلد 2). القاهرة، مصر: دار الدعوة.
3. ابن عابدين، محمد أمين بن عمر. (1992م). *رد المحتار على الدر المختار* (الإصدار 2، المجلد 5). بيروت، لبنان: دار الفكر.
4. ابن منظور، جمال الدين بن مكرم. (1414ه). *لسان العرب* (الإصدار 3، المجلد 8). بيروت: دار صادر.
5. أبو زكريا محيي الدين يحي بن شرف النووي. (بلا تاريخ). *المجموع شرح المهذب* (المجلد 14). دار الفكر.
6. أبو عبد الله المواق. (1994). *التاج والإكليل لمختصر خليل* (الإصدار 1، المجلد 7). دار الكتب العلمية.
7. أبو عبد الله محمد ابن ماجه، و الأرنؤوط ت: شعيب. (1430ه). *سنن ابن ماجه* (الإصدار 1، المجلد 2). دار الرسالة العالمية.
8. أبو محمد موفق الدين عبد الله ابن قدامة. (1968). *المغني لابن قدامة* (المجلد 6). مكتبة القاهرة.
9. أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي. (1357ه). *تحفة المحتاج في شرح المنهاج* (المجلد 7). المكتبة التجارية الكبرى.
10. الغزالي، أبو حامد. (1317ه). *الوجيز في فقه الإمام الشافعي* (المجلد 1). مطبعة الأداب.
11. أنور العمروسي. (2003). *العقود الواردة على العمل في القانون المدني* (الإصدار 1). الإسكندرية، مصر: منشأة المعارف.
12. بلال الأنصاري. (2017). *العقود المالية في الفقه الإسلامي، دراسة فقهية على المذاهب الأربعة* (الإصدار 1). القاهرة، مصر: المركز القومي للإصدارات القانونية.
13. بن غانم أحمد. (1995). *الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني* (المجلد 2). دار الفكر.
14. حمود بن عبد الله بن حمود التويجري. (1405). *الإيضاح والتبيين لما وقع في الأكثرون من مشابهة المشركين* (الإصدار 2، المجلد 1).
15. خالد محمد حسين. (2004). *إلتزام الوديع برد الوديعة في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي*. الإسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.
16. زين الدين بن ابراهيم بن محمد ابن نجيم. (1419ه). *الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان* (الإصدار 1، المجلد 1). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
17. سليمان بن الأشعث أبو داود، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد. (بلا تاريخ). *سنن أبي داود* (المجلد 3). بيروت، لبنان: المكتبة العصرية.
18. شمس الدين أبو عبد الله الحطاب الرعيني. (1992م). *مواهب الجليل في شرح مختصر خليل* (الإصدار 3، المجلد 5). دار الفكر.
19. شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني. (1994). *مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج* (الإصدار 1، المجلد 4). دار الكتب العلمية.
20. شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني. (بلا تاريخ). *الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع* (المجلد 2). بيروت، لبنان: دار الفكر.
21. الخطيب الشربيني، ت: مكتب البحوث والدراسات (بلا تاريخ). *الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع* (المجلد 2). بيروت، لبنان: دار الفكر.

22. عبد الرزاق أحمد السنهوري. (1964). *الوسيط في شرح القانون المدني، العقود الواردة على العمل(المقاولة والوكالة والوديعة والحراسة)* (المجلد 7). القاهرة، مصر: دار النهضة العربية.
23. علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني. (1986). *بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع* (الإصدار 2، المجلد 6). دار الكتب العلمية.
24. لجنة مكونة من عدة علماء في الخلافة العثمانية ، ت: هواويني نجيب. (بلا تاريخ). *مجلة الأحكام العدلية*: نور محمد، كارخانه تجارت كتب، آرام باغ، كراتشي.
25. محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي. (بلا تاريخ). *المبسوط للسرخسي* (المجلد 11). بيروت، لبنان: دار المعرفة.
26. محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي. (بلا تاريخ). *حاشية الدسوقي على الشرح الكبير* (المجلد 3). دار الفكر.
27. محمد بن أحمد بن محمد عليش. (1989). *منح الجليل شرح مختصر خليل* (المجلد 7). بيروت، لبنان: دار الفكر.
28. محمد بن إسماعيل بن صلاح الصنعاني. (بلا تاريخ). *سبل السلام* (المجلد 2). دار الحديث.
29. محمد بن عبد الله الخرشي. (بلا تاريخ). *شرح مختصر خليل للخرشي* (المجلد 6). بيروت، لبنان: دار الفكر للطباعة.
30. محمد بن عمر البجيرمي. (1995). *تحفة الحبيب على شرح الخطيب = حاشية البجيرمي على الخطيب* (المجلد 3). دار الفكر.
31. محمد عزمي البكري. (بلا تاريخ). *موسوعة شرح القانون المدني الجديد، العقود المدنية الصغيرة* (المجلد 2). دار محمود للنشر والتوزيع.
32. منصور بن يونس بن صلاح الدين البهوتي. (بلا تاريخ). *كشاف القناع عن متن الإقناع* (المجلد 4). دار الكتب العلمية.
33. وهبة بن مصطفى الزحيلي. (بلا تاريخ). *الفقه الإسلامي وأدلته* (الإصدار 4، المجلد 5). دمشق، سورية: دار الفكر.